العدساني والكندري والقويعان قدموا الصحيفة من محور واحد في 12 بنداً تتعلق بالسياسة العامة للدولة

المبارك يصعد المنصة من جديد.. وتحالفات نيابية

- ارتفاع نسبة المواطنين العاطلين سببه الرئيسي سياسة الترضيات والمحسوبية المتبعة حكوميا

النواب العدساني والكندري أثناء توجههم لتقديم الاستجواب

الرئيس الغانم أعلن تسلمه الاستجواب وإبلاغ المبارك

- القطاع الصحي في تراجع شديد وملحوظ ومستشفيات الدولة لا تتحمل الأعداد الكبيرة للمراجعين

تنفيذا لوعدهم السابق بتقديم استجواب لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، قدم كل من النواب رياض العدساني وعبدالكريم الكندري وحسين القويعان استجواب الرئيس عن السياسة العامة للدولة، ويشمل الاستجواب، تصريحات أدلى بها النائب عبدالله التميمي عن تلقيه أموالا من رئيس الوزراء، بالإضافة إلى محاور عن الأوضاع الحالية بالبلاد.

وتضمن استجواب العدساني والقويعان والكندري للمبارك محورا واحدا يتعلق بالسياسة العامة للدولة وجاء في 12 بندا تتمثل فيما يلي:

1 – أزمة السكن
2 – العاطلون عن العمل والمسرحون
3 – الشؤون الصحية
4 – تجاوزات محطة الزور الشمالية
5 – تعطيل متعمد لمبادرة الشباب عن المثلث الذهبي بجليب الشيوخ
6 – التلوث البيئي
7 – التضييق على الحريات
8 – تقديم أموال للنواب
9 – علاوة الأولاد
10 – الإحالة الجبرية للتقاعد
11 – الاستثمارات الخارجية
12 – الخلل في استثمارات التأمينات

وفيما يلي نص الاستجواب:

قال الله تعالى «إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»

وتفعيلا لما ورد في مقدمة الدستور من السعي نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن وتحقق طموحاته ويرى مزيدا من الحريات السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية.

وإبرار للقسم العظيم الذي عاهدنا الله عليه ولم الشعب الكويتي ونحن إذ ندرك عظم المسئولية وجسامة الواجب وثقل الأمانة التي طوقت أعناقنا فإننا نعلن صاغرين امتثالنا لقول الحق تبارك وتعالى ، وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا».

وبما أن الاستجواب من أهم وسائل الرقابة التي أقرها الدستور حيث نصت المادة «100 » منه على أن لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

في ضوء برنامج عمل الحكومة والمتابع للسياسة التي تسير عليها السلطة التنفيذية نجد أنها لا تتلمس هموم المواطنين ولا احتياجاتهم الرئيسية ولا تحقق التنمية سواء البشرية أو المعمارية، وإنما إعاقة مسيرة البناء والتعمير وتقليص الحريات بالإضافة إلى أنه لا يعالج الأخطاء والممارسات السابقة والحالية ويساهم هذا النهج إلى التراجع وزيادة العراقيل وتدهور البلد، وذلك بسبب الافتقار إلى مشروع إصلاحي شامل والتطوير والممارسات السلبية والتراكمات في الأخطاء والتجاوزات، وبات من الضروري تصحيح المسار ووضع منهجية عمل تستهدف تحقيق الصالح العام وإعمار دولة الكويت.

وبما أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الأول عن رسم السياسة العامة للحكومة وهو من يتولى الإشراف على تنسيق الأعمال والربط بين الوزارات والهيئات والمؤسسات وجهات الدولة المختلفة ومن المفترض إعداد رؤية شاملة وتحديد الأهداف المستقبلية التي تصب مصلحتها للبلد، إلا أن سياسة الحكومة المعمول بها لا تتسم بالفاعلية أو الانجاز ولكن تراجع وتدهور في أداء جميع القطاعات والخدمات وخاصة ما نلمسه من تفاقم قضايا الإسكان وتدني مستوى التعليم والصحة بالإضافة إلى ارتفاع حجم العاطلين عن العمل والمسرحين من القطاع الخاص والأمر الذي يتطلب وضوح الرؤية المستقبلية للتغلب على هذه المثالب كون لها انعكاسات سلبية على الأوضاع العامة وحيث أن السياسة العامة للحكومة يشوبها غياب الرؤية الواضحة وعدم الاهتمام بمستقبل البلاد أو تحقيق أهداف التنمية وعدم تحقيق إنجاز على أرض الواقع، الأمر الذي يؤكد عدم استغلال طاقات الموارد البشرية رغم توفير كل الإمكانيات، بالإضافة إلى انتشار الواسطة وعدم تكافؤ الفرص وإنما محسوبية للبعض وتمايز للآخرين هيمن على مؤسسات الدولة وأضحى شعارا للالتحاق بها الأمر الذي يخالف مواد الدستور المشار إليها.

وأبرز الملاحظات التي تم استخلاصها من ديوان المحاسبة هو استمرار مخالفة الجهات الحكومية للقوانين واللوائح وأنظمتها الأساسية، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من المخالفات، مما يستوجب اتخاذ ما يلزم نحو الالتزام بها أو السعي لتعديلها تجنبا للاستمرار في المخالفة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية.

ولا شك أن تكرار المخالفات الدستورية بدل على إهمال وتهاون السلطة التنفيذية وعدم تعاونها وغياب الرؤية المستقبلية، وعدم الحرص على تحقيق آمال المواطنين والتفريط بالمسئولية المناطة بها واستباحة المال العام وإهداره من واقع المخالفات والتلاعب في المشاريع وعدم تنفيذها وكسر القوانين والمخالفات الدستورية والتجاوزات الإدارية والمالية التي شابت طرح المناقصات والممارسات والمزايدات في مشاريع الدولة وكثرة الأوامر التغييرية بصورة مفرطة وارتفاع تكاليفها التي تحمل بها الميزانية وتعطل المرافق العامة عن أداء خدماتها للأفراد سواء عن قصد أو دون قصد ، والنتيجة شل التنمية وتراجع البلد في كل المقاييس وارتفاع مؤشر الفساد وتضليل الرأي العام والإضرار بسمعة الكويت في ظل الفوائض المالية دون انجازات ملموسة ،في حين أن الدولة بحاجة إلى تنفيذ وتطبيق صحيح للقوانين والجرأة في اتخاذ القرار.

كما تمر البلد بحالة إحباط شديد خاصة لفئة الشباب أولي القوة والعزم وهذه الفئة والتي تعتبر العمود الفقري للدولة وهم مستقبل البلد ولكن بسبب برنامج الحكومة المتهالك والهلامي الذي لا يحقق طموحات المواطنين على الرغم من الوفرة المالية والفوائض في ميزانية الدولة، فإننا لا نرى اي تعمير أو تطوير ملموس والمشكلة انه لا يزال النفط هو المصدر الوحيد للدخل وذلك يشكل خطرا كبيرا لمستقبل البلد الاقتصادي ولم يكن لدى الحكومة توجه حقيقي لتعزيز القطاع الخاص وتوفير فرص عمل فيه.احتلال الكويت المرتبة 42 من اصل 58 دولة في مؤشر حوكمة الموارد ، إلا أن فئة الشباب تواجه عراقيل وعقبات خاصة على رأسها أزمة السكن ،وارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على وظيفة مما زاد عدد البطالة بالإضافةإلى عدم تعزيز دور القطاع الخاص، وغياب التصور و الرؤية صادقة لحل تلك المشاكل ، وعلى سبيل الاستشهاد ارتفاع الأسعار لعدم تطبيق قانون حماية المنافسة التجارية « كسر الاحتكار» والأصل أن يكون اقتصاد الكويت حر يحدده سعر العرض والطلب ولا يعتمد على الاحتكار المؤدي لارتفاع الأسعار والتي ألقت سلبيا على ميزانية الأسر خاصة أصحاب الدخول البسيطة. ولمستقبل أفضل لا بد من الالتزام بمواد الدستورية، لتحسين مستوى المعيشة وخلق بيئة جيدة وفرص جديدة يسودها العدل والمساواة وحرية وتكافؤ الفرص حسبما نصت صراحه مواد الدستور.

ولا يزال النهج الحكومي المتبع في تنفيذ القوانين بانتقائية وازدواجية ومزاجية ويختلف باختلاف الأفراد عما كانت عليه في 2008/2009، فقد تراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشر ، كفاءة سوق العمل، من 24 إلى 105 وهذا يؤكد أن هناك تراجعا شديدا في معظم المجالات وأن السياسة العامة للحكومة لا تحقق طموح المواطنين، وذلك يتعارض مع المادة «41» من الدستور والتي نصت على «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

الشؤون الصحية:

أما فيما يتعلق في القطاع الصحي أكدت المادة «11» من الدستور على أن: «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية». إلا أن القطاع الصحي في تراجع الشديد والملحوظ وخاصة بمستشفيات الدولة وتردي خدماتها والذي لا يتحمل الأعداد الكبيرة للمراجعين ولا توجد أسرة كافية لاستقبال المرضى بسبب تزايد تعداد السكان ولم يقابله زيادة عدد المستشفيات منذ الثمانينات ولم يضف شيء عليها سوى بعض التوسعات البسيطة والتي لا تكفي لتغطية المرضى والمراجعين، خاصة انهلا يمكن تنفيذ هذه المشاريع إلا من خلال ربط مجلس الوزراء في وزارات الدولة المختلفة مثل البلدية والمواصلات والصحة والأشغال والكهرباء، وبهذا يكون رئيس مجلس الوزراء هو المسئول الأول عن رسم هذه السياسة ويتولى الإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة.

كما ان السياسة العامة للحكومة غير جادة في حل قضية الأغذية الفاسدة ودخول أطنان من المواد الغذائية الفاسدة والغير صالحة للاستهلاك الآدمي وذلك يدل على عدم الاكتراث بسلامة وصحة المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بإنشاء مختبر متخصص لفحص الأغذية علما بان المختبر الوحيد في دولة الكويت والذي يقع في منطقة كيفان «مستوصف منطقة كيفان سابقا» وهو ذو إمكانيات محدودة ومتواضعة ولا يستوعب الكم الهائل من الأغذية المستوردة وخاصة أن الكويت تعتبر دولة مستوردة وليست مصنعة ومنها ما هو غير صالح لاستهلاك الآدمي وبعضها يحتوي على مواد ملونة والمسرطنةلها آثار سلبية على صحة الناس خاصة بارتفاع نسب الإصابة بمرض السرطان في الكويت الأمر الذي يدعي إنشاء مختبر متخصص لفحص سلامة الأغذية «الوقاية خير من العلاج».

تجاوزات محطة الزور الشمالية

المرحلة الأولى

نظرا لما تمثله محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى من أهمية في زيادة الطاقة الكهربائية في البلاد إلا أن هناك تجاوزات ومخالفات قانونية شابت إجراءات الترسية.

فالقانون الذي يجب تطبيقه هو رقم «39» لسنة 2010 بتأسيس شركة كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحليه المياه في الكويت:

مادة أولى

يعهد مجلس الوزراء إلى جهة حكومية يختارها بان تقوم وحدها دون غيرها بتأسيس شركة كويتية مساهمة او أكثر مقرها الكويت يكون غرضها بناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، على أن تخصص اسهم هذه الشركة أو الشركات على النحو التالي:

نسبة لا تزيد عن أربعة وعشرين في المائة «24 في المئة» من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها.

التعطيل المتعمد للمبادرة الشبابية لتحويل

جليب الشيوخ لمنطقة حيوية «المثلث الذهبي»

تعد مبادرة المثلث الذهبي مشروع شبابي حظي باستحسان وتأييد سمو الأمير لتطوير منطقة جليب الشيوخ و تحويلها الى عدة قطاعات تجارية وترفيهية وثقافية وسياحية ورياضية ولانتشالها من الوضع الكارثي التي تعيشه المنطقة وما جاورها سواء من الناحية الأمنية فالمنطقة أصبحت تشكل خطراً نتيجة الكثافة السكانية من العزاب، وهو ما جعلها مقراً لمخالفي الاقامة الذين اصبحوا يمارسون الأعمال غير المشروعة ولما تتميز به هذه المنطقة من تنظيم غير مطور، أصبحت المنطقة وكراً لبيوت الدعارة وتجار المخدرات ولانتشار مصانع الخمور والعمالة الهامشية الزائدة فيها، وبالتالي آثارها انعكست على المناطق المجاورة، وعن الناحية البيئية فهي في انهيار بيئي كامل بسبب عدم صلاحية البنية التحتية فتفاقمت الأمراض والأوبئة ، كما أوضحت البحوث والدراسات ان هناك علاقة قوية بين العنف والازدحام ففي تقرير منظمة الصحة العالمية بجنيف عام 1994 أوضح أن تلوث البيئة في المناطق العشوائية يعد المسؤول الأول عن حدوث ارتفاع حالات العنف والارهاب والادمان.

فلا يمكن لنا ونحن في هذا الموقع ان نغض الطرف عن العبث بمستقبل هذا الوطن بسبب سطوة المتنفذين، الذين تسببوا بجشعهم بتعطيل أركان دولتنا هؤلاء المتنفذين الذين باتوا يمتصون خيرات الوطن ويجعلوها غنيمة ومنفعة لقلة قليلة، يتضرر منها غالبية الشعب.

التلوث البيئي

بالإشارة إلى المادة «10» من القانون رقم «21» لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة التي نصت على أن للمجلس الأعلى – بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد إخطار الجهة الرسمية – أن يقرر وقف العمل بأي منشأة أو نشاط أو منع استعمال أي أداة أو مادة منعا جزئيا أو كليا إذا ترتب على استمرار العمل أو الاستعمال تلوث البيئة، ويكون هذا الوقف لمدة لا تجاوز أسبوعا يجوز مدها أسبوعا آخر.

وتلتزم الجهات الإدارية المختصة وأصحاب الشأن بتنفيذ قرار الوقف ويجوز للهيئة أن تطلب اتخاذ احتياطات معينة يجب تنفيذها خلال مدة الوقف.

فإذا رأت الهيئة أن الحالة تستدعي مد قرار الوقف بعد المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة كان لها أن تطلب من رئيس المحكمة الكلية إصدار أمر بعد الوقف مدة أو مدد أخرى ويجوز التظلم من قرار رئيس المحكمة أمام المحكمة الكلية.

ويفوض المجلس الأعلى المدير العام في إصدار قرار الوقف في حالة الضرورة ولمدة لا تجاوز سبعة أيام يعرض الأمر بعدها على المجلس الأعلى.

إن كارثة التلوث البيئي وما نتج عنها من كوارث بيئية كانت كفيلة باستنهاض همم أية حكومة في العالم لتتصدر العالم أجمع في مجال حماية البيئة وإنقاذ مجتمعها مما تعرض له، غير أن الحكومات المتتالية تجاهلت خطورة ما تعرضت له البلاد بسبب مخلفات حرب تحرير الكويت بالإضافة إلى مخالفات وتجاوزات المصانع وانتشار التلوث البيئي والتي وصلت إلى ما يقارب 300 مصنع مخالف.

كما أنت خططها التنموية ناقصة وبعيدة كل البعد عن تحقيق أدنى اشتراطات حماية البيئة بل إنها استبعدت من كافة مشاريعها مفهوم التنمية المستدامة فاصبحت مشاريعها التنموية تجر الانتكاسات البيئية والصحية على المجتمع الكويتي، في ظل انعدام الدور الرقابي لأجهزتها والذي تمثل في:

1، تجاهلت الحكومة وعلى مدار السنوات الماضية معالجة كارثة النفايات المشعة الناتجة عن بقايا ذخائر اليورانيوم المشع المستخدمة في حرب تحرير البلاد ولم تكلف نفسها عناء إتمام عمليات معالجة المواقع الملوثة حيث لا تزال هذه الملوثات المشعة تقبع في الصحراء شمال البلاد.

2، كما قامت الحكومة بإعادة إنشاء منطقة علي صباح السالم «أم الهيمان» في بؤرة التلوث في البلاد دون اتخاذ أية إجراءات جادة لمعالجة مشكلة ارتفاع نسب الملوثات لها الترسلبي انعكس على صحة الناس بمخاطر التلوث وذلك لقرب المصانع من المنطقة بالإضافة إلى سوء التخطيط لإنشاء مناطق صناعية جديدة بالقرب من المناطق السكنية على سبيل الاستشهاد مدينتي سعد العبدالله و عبدالله المبارك.

3، بل واقامت محطة ضخ مياه الصرف الصحي في منطقة مشرف دون أبسط إجراءات وقائية تضمن التعامل الأمثل مع أية كارثة تتعرض لها المحطة، كما لم تقم بعمل أي معالجة فعلية وجادة للدمار الذي طال البيئة البحرية والتلوث الذي انتقل للثروة السمكية. 4،

المستجوبون أعلنوا أن الشعب هو الحكم على ما قدموه.. ومعارضوه يؤكدون أنه «شخصاني وتأزيمي»

مواجهات نيابية تهدد استقرار المجلس بسبب استجواب الـ

- القويعان: التعامل مع المساءلة لا بد أن يكون علنياً وعلى النواب أن يتحملوا مسؤوليتهم السياسية والأخلاقية
- العدساني: دخل الدولة لا يقل عن 300 مليون دولار يومياً ولدينا فائض وغير معقول أن يكون حال الكويت بهذا الشكل
- الكندري: أحد النواب أعلن تلقيه مبالغ مالية من الرئيس وهو ما يؤكد استمرار النهج القديم لشراء النواب

القويعان متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

فيما عقد النواب المستجوبون حسين القويعان ورياض العدساني وعبدالكريم الكندري مؤتمرا صحافيا أكدوا فيه الفرض من تقديم الاستجواب، أعلن أكثر من نائب رفضهم للاستجواب مؤكدين أنه يعطل التنمية.

وأعلن رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم تسلمه الاستجواب المقدم من النواب رياض العدساني وحسين القويعان وعبد الكريم الكندري لسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين أمس انه اتبع الاجراءات اللائحية والدستورية في هذا الشان «وابلغ سمو الرئيس» بالاستجواب المقدم له وسيدرج بجلسة يوم الثلاثاء المقبل لتحديد موعد مناقشته.

وفي رده على سؤال حول ما اثاره بعض النواب من عدم دستورية الاستجواب اوضح الغانم «انه لم يطلع على مضمون الاستجواب انما سنتعامل معه وفق الاطار الدستوري وان امر عرضه على هيئة خبراء المجلس امر متروك لمكتب المجلس والمكتب لم يجتمع اليوم وان حدث اي تطور بالمستقبل ساحيطكم به».

وبسؤاله عن ما اذا طلبت الحكومة شطب الاستجواب رد قائلا: «سانعامل مع كل الطلبات وفق الاجراءات الدستورية واللائحية».

وردا على سؤال حول كثرة الاستجوابات وحل مجلس الامة قال الغانم «هذا المجلس عازم على الانجاز بغض النظر عن اي امور اخرى واستخدام الادوات الدستورية وفق الاطار الدستوري وقواعد اللعبة السياسية الدستورية امر يمكن التعامل معه وفق ادوات دستورية اخرى».

واضاف «اما موضوع ذكر الحل كلما قدم استجواب اؤكد ان حل مجلس الامة وفق المادة 107 من الدستور هو بيد سمو الامير وهي يد امينه وعلينا عدم الجزع من الاستجواب ومستمرون في عملنا واجتهادنا للشعب الكويتي وهناك جدول اعمال نناقش فيه المواضيع والامور تسير بشكل عادي».

وقال النائب حسين القويعان تقدمنا باستجواب لرئيس مجلس الوزراء موقعا من النواب رياض العدساني وعبدالكريم الكندري وحسين القويعان وتضمن محور واحد في عدة بنود باعتبار رئيس الوزراء مسؤولا عن السياسة العامة للدولة، وقد تطرقنا في استجوابنا الى موضوع تلقي بعض النواب من رئيس الوزراء، اضافة الى قتل طموح الشباب والمبادرات الشبابية.

واضاف القويعان هناك بنود اخرى وهي قضية التلوث واستثمارات الكويتي الخارجية، حيث هناك تاكيد في ديوان المحاسبة عن وجود تجاوزات ومخالفات في استثماراتنا بالخارج، اضافة الى موضوع المثلث الذهبي في جليب الشيوخ والذي يعتبر قتل الطموحات الشبابية على الرغم ان المشروع حيوي.

وقال القويعان اننا نضع هذا الاستجواب امام الشعب الكويتي، متمنيا من سمو رئيس الوزراء ان يتم التعامل مع استجوابنا بصورة علنية حتى يعرف الشعب الكويتي رد سموه على الاستجواب.

وطالب القويعان النواب ان يتحملوا المسؤولية السياسية والاخلاقية في التعامل مع هذا